

القسم الأول التطورات الاقتصادية العامة

- 01 | الاقتصاد اللبناني
- 02 | المالية العامة والمديونية العامة
- 03 | السياسة والتطورات النقدية
- 04 | المدفوعات الخارجية
- 05 | المصارف وتمويل الاقتصاد
- 06 | النشاط المصرفي

تقرير
مجلس الإدارة

01 | الاقتصاد اللبناني

01 | 1

شهدت بداية العام ٢٠١٩ تشكيل حكومة جديدة للبنان بعد تأخر في التأليف دام أكثر من ثمانية أشهر لتنتعش معها الآمال بالانطلاق في الإصلاحات المالية والاقتصادية التي طال انتظارها والتي تضمنتها ورقة الحكومة السابقة إلى مؤتمر سيدر للإنفاق الاستثماري، والتي كان البدء بتنفيذها قد تأخر هو أيضاً لأكثر من سنة ونصف سنة (أيار ٢٠١٨). وترافقت الأجواء الإيجابية المستجدة والطامحة إلى استعادة الثقة وتبديد حالة عدم اليقين، وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز النمو مع تصريحات مطمئنة أطلقتها جهات خارجية حيث تم التأكيد على أن استقرار النظام المالي اللبناني أساسي لأمن البلد وعلى أن العلاقة الجيدة مع السلطات النقدية تسمح بالعمل على معالجة القضايا الملحة قبل أن تتحوّل إلى أزمات. وأوحى هذا الطرح بأن أيّ انهيار مالي للبنان غير مرتقب وغير مفيد للمجتمع الدولي وأن المصالح المشتركة تقضي بالمحافظة على الاستقرار المالي والأمني في لبنان.

01 | 2

لكن سرعان ما بدأت تلوح في الأفق هجمة ممنهجة وتصاعدية مؤذية على القطاع المصرفي من الداخل والخارج، من اقتصاديين وصحافيين ومحللين ومؤسّسات تصنيف وغيرها، فراحات تطلق الأحكام والآراء والتحاليل، عن غير حقّ بمعظمها، وتزرع القلق واليأس في نفوس اللبنانيين عن معرفة أو عن جهل وتدعو إلى إجراءات هجينة ومن خارج آليات عمل الأسواق لمعالجة وإلغاء الدين العام قسراً مع الإضاعة المفرطة على المخاطر السيادية والتجاوزات السياسية والمديونية العامة. كما لم يسلم القطاع المصرفي منذ الفصل الأول من

العام ٢٠١٩ من التهجم والتجني من الداخل من قِبَل أطراف سياسية وغير سياسية ولأهداف مختلفة تدعو إلى تحميل المصارف المزيد من الضرائب على دخلها، بالتزامن مع ضغوط خارجية تضعف القطاع المصرفي والاستقرار النقدي. كما سجّلت محاولات جديدة وحثيئة من مصارف أجنبية عديدة لإقناع كبار المودعين في لبنان بتحويل أموالهم إلى الخارج تفادياً لأيّ اقتطاع قد يلحق بهم جرّاء إجراءات قد تتخذها الدولة اللبنانية. وقد نجحت هذه المحاولات في زعزعة الثقة وفي تشجيع خروج الأموال.

01 | 3

في موازاة ذلك، وبمعكس ما كان مأمولاً استمرّ تردّي الأداء السياسي والمشاحنات السياسية في البلد وهدر الوقت بدلاً من إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة وبدلاً من معالجة مكامن الهدر والفساد وإطلاق برنامج الاستثمارات العامة الذي تقدّمت به الحكومة إلى مؤتمر سيدر، وذلك لأسباب معلومة وغير معلومة. كما تفاقم النزيف المستمرّ في ميزان المدفوعات الخارجية منذ اندلاع الأحداث في سوريا وتدنى نمو ودائع المصارف وموجوداتها إلى مستويات غير مسبوقة. كما عمدت السلطات النقدية وبغية التصدي للأمر الواقع، إلى تكثيف عمليات الهندسات المالية التي انعكست ارتفاعاً في مستويات الفائدة مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاس سلبي على حركة التسليف. وكان النشاط الاقتصادي واهناً جراء جميع هذه التداعيات المرتبطة بالتطورات المشار إليها أعلاه.

01 | 4

ولم تخرج وكالات التصنيف الائتماني عن سياق الأزمة الاقتصادية، إذ عمدت كلّ من «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز» إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية، الأمر الذي رفع من نسبة القلق لدى المستثمرين والمودعين والمواطنين. ويعود هذا التخفيض إلى عوامل عدّة، منها تزايد المخاطر المالية والنقدية، وزيادة المخاطر على قدرة الحكومة على خدمة الدين، وتنامي احتمالات إعادة جدولة الديون واعتبارها تخلفاً عن السداد، علماً أن ضعف الجدارة الائتمانية للحكومة اللبنانية ينعكس على الجدارة الائتمانية للمصارف نظراً لانكشاف الأخيرة الكبير على الدين السيادي اللبناني.

01 | 5

وفي شهر أيلول ٢٠١٩، اتّخذ مصرف **جّمال ترست** بنك قراراً بالتصفية الذاتية بالتنسيق مع مصرف لبنان على ضوء قرار الخزانة الأميركية القاضي بإدراج اسم المصرف على قائمة العقوبات بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٩ والذي سبقته وأعقبته زيارات إلى لبنان لمسؤولين في الخزانة الأميركية، ما أحدث بدوره بلبله مقلقة لفئات من المودعين لدى المصارف وأطلق العنان لتكهّنات وشائعات طالت سمعة بعض المصارف الأخرى وأضعفت الثقة بالقطاع المصرفي والاستقرار النقدي. وبدأ الحديث يتصاعد عن طلب غير اعتيادي على الدولار الورقي وشحّه في الأسواق وخروجه من لبنان، رغم أن عمليات الخروج قد تعود لفترات زمنية أطول. وفي ظلّ استمرار التشجّات والضغوطات والمناكفات السياسية داخل الحكومة اللبنانية واشتداد العقوبات الأميركية، انفجرت الانتفاضة المدنية في تشرين الأول من العام ٢٠١٩

رافعةً مطالب اجتماعية محقّة أجبرت الحكومة على الاستقالة بعد أقلّ من شهر من اندلاعها وتشكيل حكومة جديدة بعد حوالي الشهرين من هذا التاريخ. واضطرت المصارف، بفعل ضغط الشارع وعمليات الشغب وتصاعد حالة عدم اليقين، إلى الإقبال حوالي الأسبوعين ووضع قيود على التحويلات إلى الخارج وعلى السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية. إلّا أن حقّ الأفراد والمؤسسات بودائعهم واستعمالها في الداخل ظلّ قائماً، كما ظلّت الفوائد مدفوعة. وقد سجّل منذ ذلك الوقت استعمال كثيف من قِبَل أصحاب الودائع لمؤدّراتهم المصرفية بقصد شراء العقارات المبنية وغير المبنية، وإطفاء ديون لدى المصارف والادّخار النقدي المنزلي بالليرة والدولار.

01 | 6

ومع بروز أزمة سيولة حادة وخروج المزيد من الرساميل في الفصل الأخير من العام وفي غياب عاملي الثقة والاستقرار في البلد وانعكاساته السلبية على الاستهلاك والاستثمار، انخفض الطلب الإجمالي بشكل كبير وعرف لبنان في العام ٢٠١٩ انكماشاً اقتصادياً حاداً، إذ سجّل معدل نمو حقيقي سلبي بواقع ١,٩٪، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى حوالي ٤٩ مليار دولار (٧٧,٥ تريليون ليرة لبنانية)، بحسب الأرقام الرسمية. وبلغ العجز في الموازنة العامة حوالي ١١,٤٪ من الناتج، فيما قارب العجز في الميزان الجاري ٢٤٪ من الناتج. وارتفع الدين العام إلى الناتج إلى حوالي ١٧٨٪ وسجل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة ٥,٨٥ مليارات دولار.

01 | 7

وانسحب الوضع الاقتصادي والمالي الصعب على النصف الأول من العام ٢٠٢٠، أي تاريخ إعداد هذا التقرير، علماً أن توّعات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو اقتصادي حقيقي سلبي بمعدل ١٢٪ في العام ٢٠٢٠، وهو الأسوأ منذ الحرب اللبنانية. لا بل ازداد الأمر سوءاً مع انتشار وباء كورونا في أواخر شباط ٢٠٢٠، والذي أوجب الإقفال التام والجزئي والتعبئة العامة مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي ومئات المؤسسات وعلى سوق وفرص العمل وعلى محافظ الإقراض في المصارف والإيرادات العامة. كما تفاقم الوضع مع إعلان الحكومة عن تعليق دفع مستحقات اليوروبونديز ونشر خطتها الإنقاذية مستوحاة من مجموعة أوراق ظهرت بعد الثورة محاولة تفسير ما حصل واقتراح المعالجات بعضها بنية سليمة وأخرى بغرض الافتراء والتجني.

01 | 8

ففي ٧ آذار ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة اللبنانية عن تعليق دفع سندات لبنان الحكومية بالعملة الأجنبية التي تستحق في ٩ آذار ٢٠٢٠ وقيمتها ١,٢ مليار دولار من أجل حماية الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. ومن ثم في ٢٧ آذار ٢٠٢٠، أعلن تعليق دفع جميع سندات اليوروبونديز المستحقة بالدولار على أن تجري الدولة اللبنانية محادثات بحسن نية مع دائئبها. ووضعت الحكومة اللبنانية خطتها للتعافي الاقتصادي والمالي بنسختها الأولى أمام الرأي العام في ٧ نيسان ٢٠٢٠، ونسختها الثانية في ٣٠ نيسان ٢٠٢٠، وفيها تعرّضت بسليّة للقطاع المصرفي بشقيّ المصارف التجارية والمصرف المركزي، ما دفع جمعية المصارف إلى تحضير ونشر مساهمتها ومقارنتها من أجل تعافي لبنان المالي والاقتصادي.

01 | 9

ترتكز خطة الحكومة على تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ١٠٠٪ دفعة واحدة، أي في أقل من سنة عبر إلغاء حوالي ٦٩ مليار دولار من الدين العام بالليرة والدولار، والذي تحمله بشكل أساسي المصارف والمصرف المركزي. وهذه المقاربة تعني ضمناً اقتطاعاً بقيمة نفسها من رساميل المصارف وودائع زبائن المصارف حسب الشريحة التي ستعتمد للاقتطاع. وتحدث الخطة تحديداً عن «خسائر» يبلغ حجمها ٢٤١ ألف مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل ٦٩ مليار دولار مع اعتماد سعر صرف قدره ٣٥٠٠ ل.ل. للدولار الواحد. وتوزّع الخطة هذا الحجم المضمّم من «الخسائر» وبغض النظر عن الخطأ المحاسبي والمنهجي في تقديرها، على ميزانية مصرف لبنان بقيمة ١٧٧ ألف مليار ليرة، أي بنسبة ٧٣٪ وعلى ميزانية المصارف بقيمة ٦٤ ألف مليار ليرة، أي بنسبة ٢٧٪. وعليه يقضي حلّ الحكومة بإلغاء كلّ ديون الدولة وتصفيها بشحطة قلم وفي يوم واحد مقابل تحميلها للمصارف وللمصرف لبنان عبر إظهارها خسائر في ميزانيات المصارف ومصرف لبنان، ما قد يمهد لوضع اليد على القطاع المصرفي القائم واستبداله بحسب ما يتم تداوله بخمسة مصارف ستتحكّم بملكيتها وإدارتها على ما يبدو بعض القوى السياسية.

01 | 10

ويُسجّل على خطة الحكومة أيضاً أنها لا تُعالج جذور الأزمة المتمثلة بالضعف المزمن لإنتاجية الاقتصاد اللبناني وغياب النمو وفرص العمل واستشراء الفساد ونهب مقدّرات البلد وإهدار إمكاناته وإضعاف الدولة وتغييبها عن أداء وظائفها الأساسية لمصلحة قوى سياسية طائفية تنازعت مواردها وتقاسمت سلطاتها وإدارة مؤسساتها العامة بكفاءة متدنية. وقد أدّى هذا النهج عملياً إلى إنهك البلد مالياً كما تُظهره

العجوزات المتراكمة في المالية العامة والتبادل التجاري الخارجي.

01 | 11

أما «مساهمة جمعية مصارف لبنان في برنامج الحكومة للتعافي المالي»، فتدعو جميع الأطراف إلى التعاون وتحمل المسؤولية وتبعتها وتتضمن توجّهات أو محاور عدّة. **أولاً**، إعادة هيكلة للدين العام تخفّف ما أمكن من الانعكاسات السلبية على المودعين وعلى الاقتصاد ككلّ، وتتجنّب التوقّف عن الدفع الداخلي نظراً لأضراره المدقمة على عودة الثقة والاستثمار بمستقبل البلد. وتقدّر ورقة الجمعية الحاجة إلى التمويل الخارجي بحدود ٨ مليارات دولار خلال خمس سنوات بدلاً من ٢٨ ملياراً في خطة الحكومة. **ثانياً**، إنشاء صندوق (GDDF) يحفظ ملكية الدولة الكاملة لأصولها ويسمح من خلال تخصيص جزء من مداخيل الصندوق لمصرف لبنان بأن يشطب الأخير ديونه على الدولة والمقدّرة بقيمة ٤٠ مليار دولار. كما تقترح ورقة الجمعية أن تتفاوض المصارف مع الدولة لإعادة جدولة ديون المصارف لناعية إطالة آجال القروض وتخفيض مردودها بحيث تتراجع نسبة الدين إلى الناتج من المستوى الحالي البالغ ١٧٨٪ إلى ٧٤٪ مع حلول العام ٢٠٣٠ دون أيّ اقتطاع (Haircut) على الديون وعلى الودائع. **ثالثاً**، تصحيح مالي يُنتج فائضاً أولياً معقولاً قدره ٢,١٪ بدلاً من ٤,٨٪ من الناتج بحيث لا ينعكس سلباً في المدى المتوسط على الأوضاع الاجتماعية لفئات الدخل اللبنانية الأكثر انكشافاً. وتقتصر الجمعية لهذا الغرض إنشاء شبكة أمان اجتماعي لا تقلّ عن ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل فترة التصحيح المالي. **رابعاً**، اعتماد سياسة نقدية قائمة على توحيد سعر الصرف بحيث يُصحّح بتدرّج مدروس الاختلالات الخارجية وبحيث يضبط الضغوطات التضخمية القوية جداً. ومن المهتمّ أن يُعتمد ما يُعرف بنظام

الصرف «العائم الموجّه» حيث يتدخّل البنك المركزي لتجنّب التقلّبات الحادة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية في المرحلة القادمة يحتاج إلى معالجة فعلية للاختلالات: عجز الحساب الجاري وعجز المالية العامة، وهما توأمان يغدّي كلّ منهما الآخر. **خامساً**، إعادة هيكلة منظّمة للمصارف، مصرفاً مصرفاً، تديرها السلطات النقدية والرقابية عملاً بقانون النقد والتسليف مع اعتماد المعايير المصرفية الدولية وضمن جيز زمني كافٍ تسمح به اتفاقيات بازل. وتحدّد هذه المقاربة بنية السوق، بما فيه عمليات الدمج والاستحواذ. والمطلوب أيضاً عدم تجاهل قيمة الضمانات العينية المؤدّدة مقابل محفظة القروض وقيمة المؤنونات المكوّنة المعلنة والضميمة. **سادساً**، تنوع الاقتصاد اللبناني وإعادة هيكلة بما فيه الإصلاحات البنوية في أدائه كحاربة الفساد المستشري، وتخفيض كلفة الأعمال في لبنان، بالإضافة إلى سياسات تخفّض حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية وغير المرخصة وما إليها.

ويبقى الأمل في توحيد الجهود والتضامن ووضع خطة أو رؤية اقتصادية تأخذ في الاعتبار أفكار ومقاربات الجمعية وتُخرج الاقتصاد من الركود وتساهم في إعادة تكوين السيولة وقد تقلّصت احتياطيّات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستوى دقيق يصعب معه الاستمرار في تمويل الاستيراد حتى للحاجات الأساسية.

02 | المالية العامة والمديونية العامة

1 | 02

في تاريخ ٢٠٢٠/٢/٥، صدر قانون موازنة العام ٢٠٢٠، حيث تقدّر النفقات الإجمالية بقيمة ١٩٧٣٣ مليار ليرة، بما فيها سلفة الخزينة لمؤسسة الكهرباء بقيمة ١٥٠٠ مليار ليرة، مقابل ١٣٣٩٦ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية، ليكون بذلك العجز العام المقدّر ٦٣٣٦٦ مليار ليرة. ووجد هذا القانون في المادة ٢٠ منه أنه يفرض ضريبة مقطوعة قدرها ٢٪ من رقم أعمال العام ٢٠١٩ على المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية تسدّد على ٣ دفعات متساوية (قبل ٦/١، قبل ٩/١ وقبل ١٢/١). وفي المادة ٣٨ من القانون ذاته، تمّ تعديل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسسة ضمان الودائع المصرفية إلى ٧٥ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة.

تأثرت أوضاع المالية العامة في العام ٢٠١٩ كما في الأشهر الأولى من العام ٢٠٢٠ بالتطورات الاقتصادية والمالية وحالة عدم اليقين المشار إليها أعلاه، وسجّل انخفاض في العجز العام الإجمالي إلى ٨٧٩٩ مليار ليرة مقابل ٩٤١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، من دون أن يتراجع قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ١١,٤٪ في العامين المذكورين، رغم أن العجز تجاوز ما كان مقدراً في قانون موازنة العام ٢٠١٩، أي ٦٨١٣ مليار ليرة. وانخفض العجز الأولي إلى ٤٣٣ مليار ليرة (٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٩ مقابل عجز أكبر قدره ٩٥٨ مليار ليرة (١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٨. وفي الثالث الأول من العام ٢٠٢٠، ارتفع العجز العام إلى ٣٦٤٠ مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره ٢٠٨٠ ملياراً في الثالث ذاته من العام ٢٠١٩، وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بقيمة ٨٩٩ مليار ليرة في الثالث الأول من العام ٢٠٢٠ مقابل فائض بسيط بمقدار ٣٥ مليار ليرة في الثالث ذاته من العام ٢٠١٩.

المالية العامة (مليار ليرة)

2018	2019	التغير (%) 2018 / 2019	الثالث الأول 2019	الثالث الأول 2020
17,405	16,680	-4,2	5,217	4,740
26,821	25,479	-5,0	7,297	7,380
9,416	8,799	-6,6	2,080	2,640
-958	-433		+35	-899
11,4	11,4			
-1,2	-0,6			

المصدر: وزارة المالية

أبرز المؤشرات الاقتصادية في العام ٢٠١٩ والأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠

التغير %	لغاية نيسان 2020	لغاية نيسان 2019	التغير %	لغاية كانون الأول 2019	لغاية كانون الأول 2018
					متوسط المؤشر الاقتصادي العام
-27.1	222,4	304,9	-4.9	292,6	307,7
					لمصرف لبنان Coincident indicator
-5.6	14,841	15,726	-17.1	50,352	60,714
					عدد عمليات البيع العقارية
-30.6	33,532	48,350	-16.5	141,631	169,536
					عدد المعاملات (الصفقات) العقارية
+25.9	3914	3,108	-15.9	10,310	12,263
					القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)
-7.0	188.7	202.9	-27.5	565.8	780.4
					الرسوم العقارية (مليار ليرة)
-74.0	629	2,415	-32.6	6,081	9,020
					مساحات البناء المرخص بها (ألف متر مربع)
-56.2	423	965	-31.9	3,203	4,702
					تسليمات الإسمنت (ألف طن)
-1.2	19,025	19,259	-14.4	56,983	66,569
					القيمة الإجمالية للشيكات المتفاصة (مليون دولار)
-9.1	512	563	-6.7	1,746	1,872
					عدد البواخر
-40.9	1,231,391	2,081,843	-19.2	5,696,800	7,054,693
					حجم البضائع المفرغة (طن)
-9.5	242,660	268,128	-11.0	827,209	929,859
					حجم البضائع المشحونة (طن)
-48.1	42,252	81,373	-19.1	226,531	279,901
					عدد المستوعبات المفرغة
-42.1	37.8	65.3	-14.1	198.9	231.5
					إيرادات المرفأ (مليون دولار)
-23.5	512,225	669,160	-11.6	1,773,065	2,004,892
					قيمة الواردات الزراعية (ألف دولار)
+56.2	88,548	56,695	-3.8	198,468	206,315
					قيمة الصادرات الزراعية (ألف دولار)
-12.3	701,580	799,613	-2.4	2,132,548	2,185,067
					كميات الواردات الزراعية (طن)
+74.1	112,897	64,848	-11.5	293,591	331,636
					كميات الصادرات الزراعية (طن)
-31.4	3,867	5,641	+22.1	19,353	15,856
					كمية البضائع المفرغة (ألف طن)
-	-	559,789	-1.4	1,936,320	1,963,917
					عدد السياح
-56.4	540,380	1,238,426	-3.5	4,280,141	4,436,574
					عدد الوافدين
-52.8	617,700	1,307,752	-1.1	4,351,380	4,401,439
					عدد المغادرين

المصادر: مصرف لبنان، المركز الاتلي الجمركي، مطار رفيق الحريري الدولي، مديرية الشؤون العقارية، مرفأ بيروت.

2 | 02

في ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد انخفضت إلى ١٦٦٨٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ مقابل ١٧٤٠٥ مليارات ليرة في العام ٢٠١٨. وشكّلت المقبوضات ٢١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩. وفي التفصيل، انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بنسبة ١,٨٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢,٠٪ ومقبوضات الخزينة بحوالي ٣٥,٠٪ والمتضمنة بشكل أساسي حساب البلديات. وشكّلت حصة كلّ منها من مجموع المقبوضات ٧٥,٢٪ و ٢٠,١٪ و ٤,٧٪ على التوالي. في ما يتعلّق بالإيرادات الضريبية، فقد انخفضت بشكل أساسي الإيرادات الناجمة من الضريبة على القيمة المضافة (والتي تبقى المورد الأول للخزينة اللبنانية، إذ تمثّل ١٩,٥٪ من المقبوضات الإجمالية و ٢٦,٠٪ من الإيرادات الضريبية) مقابل ارتفاع الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل على

الفوائد، مع الإشارة إلى أن نسبة هذه الضريبة باتت ١٠٪ بدلاً من ٧٪ منذ آب ٢٠١٩ بموجب المادة ٣١ من قانون موازنة العام ٢٠١٩، فضلاً عن ارتفاع الفوائد المصرفية على الحسابات الخاضعة لهذه الضريبة. علماً أن الودائع في القطاع المصرفي انخفضت بحوالي ٨,٨٪ في العام ٢٠١٩ مقابل ارتفاع توظيفات المصارف الخاضعة لهذه الضريبة لدى مصرف لبنان. والجدير ذكره أن المصارف هي المساهم الأكبر في تحقيق هذه الضريبة. على صعيد آخر، ساهم تراجع الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل رئيسي في انخفاض الإيرادات غير الضريبية. واستمرّ تراجع الإيرادات في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ وكذلك تطور مكوثاتها مع استمرار الانكماش في النمو الاقتصادي وجائحة كورونا التي أوقفت النشاط الاقتصادي وأعادت الجباية لصالح الخزينة.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة	2018	الحصة	2019	الحصة	2020 - نيسان
الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	4500	25,9%	5447	32,7%	1742
منها: ضريبة الدخل على الأرباح	1357	7,8%	1377	8,3%	158
ضريبة الدخل على الفوائد (10% بدل 7%)	1801	10,3%	2806	16,8%	1272
الضريبة على الأملاك المبنية	1139	6,5%	858	5,1%	246
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	4500	25,8%	3891	23,3%	789
منها: الضريبة على القيمة المضافة	3841	22,1%	3258	19,5%	577
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	2025	11,6%	1800	10,8%	387
الرسوم الجمركية على الاستيراد	745	4,3%	632	3,8%	106
رسوم على البنزين	668	3,8%	703	4,2%	226
إيرادات ضريبية أخرى	602	3,5%	537	3,2%	120
الإيرادات الضريبية	12766	73,3%	12535	75,1%	3285
حاصلت من إدارات ومؤسسات عامة	2188	12,6%	2155	12,9%	320
ومن أملاك الدولة	1614	9,3%	1428	8,6%	200
منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات	1235	7,1%	1201	7,2%	266
إيرادات غير ضريبية أخرى	3423	19,7%	3356	20,1%	586
الإيرادات غير الضريبية	1216	7,0%	790	4,7%	869
مقبوضات الخزينة	17405	100,0%	16680	100,0%	4740

المصدر: وزارة المالية

3 | 02

أما المدفوعات الإجمالية فقد انخفضت بنسبة ٥,٠٪ في العام ٢٠١٩ إلى ٢٥٤٧٩ مليار ليرة (٣٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ارتفاعها بنسبة ١٥,٧٪ في العام ٢٠١٨. وانخفضت النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام إلى ١٧١١٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ من ١٨٣٦٣ ملياراً في العام ٢٠١٨، أي بنسبة ٦,٨٪. فقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ولم تبلغ ما كان مرصوداً لها في موازنة العام ٢٠١٩ (٢٥٠٠ مليار ليرة). كما انخفضت النفقات الاستثمارية بنسبة ٢٥,٦٪ إلى ١٠٢٨ مليار ليرة لتشكل ٤٪ من إجمالي النفقات في العام ٢٠١٩. في المقابل، ازدادت المخصصات والرواتب والملحقات للعاملين في القطاع العام بنسبة ٤,٤٪ إلى ١٠٤٦ مليار ليرة، و ٢٠١٩ حيث وصلت قيمتها إلى ١٠٤٦ مليار ليرة، وشكّلت بالتالي حصة هذا البند ٣٩,٨٪ من مجموع

الإنفاق العام وما يوازي ١٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩.

4 | 02

وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٩، انخفضت خدمة هذا الدين بنسبة ١,١٪ بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ حيث بلغت ٨٣٦٦ مليار ليرة وشكّلت حوالي ١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٣,٨٪ من مجموع النفقات. وانخفض معدل الفائدة الفعلي، أي خدمة الدين العام منسوبة إلى متوسط الدين العام الإجمالي إلى ٦,٣٪ في العام ٢٠١٩ من ٦,٨٪ في العام ٢٠١٨. يُعزى هذا التراجع في خدمة الدين العام إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٤٥٠٠ مليار ليرة بفائدة ١٪ في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٩، وهي خطوة تلت خطوات سابقة في العام ٢٠١٨ حيث اكتتب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة بقيمة ٨٢٥٠ مليار ليرة بفائدة ١٪.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة	2018	الحصة	2019	الحصة	2020 - نيسان
خدمة الدين العام	8457	31,5%	8366	32,8%	1741
النفقات الأولية	18364	68,5%	17113	67,2%	5639
منها: المخصصات والرواتب والملحقات	9719	36,2%	10146	39,8%	3318
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	2647	9,9%	2269	8,9%	583
النفقات الاستثمارية	1382	5,2%	1028	4,0%	258
التحويلات إلى البلديات	860	3,2%	870	3,4%	201
المدفوعات الإجمالية	26821	100,0%	25479	100,0%	7380

المصدر: وزارة المالية

وتفتحان الباب أمام الانطلاق ببرنامج الحكومة المقدم إلى مؤتمر سيدر.

وتبقى معالجة الهدر في المالية العامة ومكافحة الفساد الركيزتين الأساسيتين اللّتي إصلاح في الاخللالات القائمة وتشكلان حافزاً لاستثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل، كما أنهما تسمحان بزيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية

المديونية العامة

02 | 5

وصل الدين العام الإجمالي إلى ١٤٠٠١٠ مليار ليرة (٩٢,٩ مليار دولار أميركي) في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ١٣٨١٥٠ مليار ليرة (ما يوازي ٩١,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩ و١٢٨٣٤٧ مليار ليرة (٨٥,١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨، مسجلاً بذلك زيادة قدرها ١٨٦ مليار ليرة في الثلث الأول من عام ٢٠٢٠ و٩٨٠٣ مليارات ليرة ونسبتها ٧,٦٪ في العام ٢٠١٩ (زيادة بنسبة ٧,١٪ في العام ٢٠١٨).

02 | 6

ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٨,٣٪ (ثاني أعلى نسبة في العالم بعد اليابان) في نهاية العام ٢٠١٩ من ١٥٤,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨، علماً أنها لا تزال دون السقف الذي بلغته عام ٢٠٠٦ (١٨٣٪). وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب دين السوق الذي لا يتضمّن ما يملكه مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف، تكون نسبة الدين العام السوقي حوالي ٩٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٩.

02 | 7

نجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠١٩ عن ارتفاع الدين العام بالليرة بمقدار ٩٤٢٧ مليار ليرة بحيث بلغ ٨٧٢٧٩ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، مشكلاً ما نسبته ٣,٢٪ من إجمالي الدين العام، وعن ارتفاع الدين العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي ٢٤٩ مليون دولار ليبلغ ما يعادل ٣٣٧٤٥ مليون دولار وما نسبته ٣,٨٪ من إجمالي الدين العام في نهاية العام ٢٠١٩. أما ازدياد الدين العام الإجمالي في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ فقد نتج عن ارتفاع الدين العام بالليرة بقيمة ٨٤٧ مليار ليرة والدين بالعملات الأجنبية بما يوازي ٦٧٢ مليون دولار.

02 | 8

ويُعزى ازدياد الدين العام بالليرة في العام ٢٠١٩ والثلث الأول من العام ٢٠٢٠ إلى اكتتابات مصرف لبنان التي رفعت محفظته من سندات الخزينة بالليرة إلى ٥١٨١٨ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٥٠٧١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩)، وبات يحمل ٥٨,٨٪ من الدين العام بالليرة (٥٨,١٪ في نهاية ٢٠١٩). مع الإشارة إلى أن مصرف لبنان كان قد اكتتب بسندات من فئة عشر سنوات بفائدة استثنائية ١٪ في كلّ من تشرين الثاني ٢٠١٩ (١٥٠٠ مليار ليرة) وكانون الأول ٢٠١٩ (٣٠٠٠ مليار ليرة) كما سبقت الإشارة إليه. في المقابل، بلغت مساهمة كلّ من المصارف والقطاع غير المصرفي في تمويل الدين العام بالليرة على التوالي ٢٨,٠٪ و١٣,٢٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٢٩,٠٪ و١٢,٩٪ تبعاً في نهاية العام ٢٠١٩).

02 | 9

أما تطور الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، وغالبيته سندات يوروبندز، فقد نتج من تسديد مصرف لبنان في كلّ من نيسان ٢٠١٩ سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار (بفائدة ٥,٥٪ كانت أصدرت في ٢٣/٤/٢٠١٣)، وفي أيار ٢٠١٩ سندات بقيمة ٦٥٠ مليون دولار (بفائدة ٦٪ ومدة استحقاقها ٨ سنوات) وفي تشرين الثاني سندات بقيمة ١,٥ مليار دولار (بفائدة ٥,٤٥٪ ومدة استحقاقها ٨ سنوات) بالإضافة إلى قسائم فوائده بحوالي ٥٨٠ مليون دولار. مع الإشارة إلى أن المصرف المركزي اكتتب في تشرين الثاني ٢٠١٩ بسندات يوروبندز بقيمة ٣ مليارات دولار أصدرتها وزارة المالية. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، توّجّ الدين بالعملات الأجنبية بين ٣٣,٤ مليار دولار سندات يوروبندز (منها ٥,٠٣ مليارات لمصرف لبنان و١٠,٦ مليارات للمصارف التجارية و١٦,٨ مليار دولار لجهات أخرى محلية وخارجية)، و٢,٠ مليار دولار للجهات الثنائية والمتعددة.

10 | 02

وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٣٦١٨٤ مليار ليرة (٨٣,٧ مليار دولار) مقابل ١٣٢٤٧٣ مليار ليرة (٨١,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩ و١١٤٦١٦ مليار ليرة (٧٥,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨، ليكون بذلك قد سجّل زيادة بنسبة ٣,٠٪

الدين العام ٢٠١٨-نيسان ٢٠٢٠ (نهاية الفترة - مليار ليرة)

التغير نيسان 2019/2020 (%)	التغير 2019/2018 (%)	نيسان 2020	2019	2018	
+1.3	+7.6	140010	138150	128347	الدين العام الإجمالي
+1.0	+12.1	88126	87279	77852	الدين العام بالليرة اللبنانية
+2.0	+0.7	51884	50871	50495	الدين العام بالعملات الأجنبية
-11.8	+10.5	13826	15677	14186	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
+3.0	+7.3	126184	122473	114161	الدين العام الصافي

المصدر: مصرف لبنان

11 | 02

ونتيجة تطور سوق سندات الخزينة بالليرة، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية ٦,٥٠٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٦,٤٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٦,١١٪ في نهاية العام ٢٠١٨، فيما بلغ الأجل المثقّل

لهذه المحفظة ٤,٨١ سنوات و٤,٨٧ سنوات و٤,٤٧ سنوات تبعاً. في ما يخص معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية العادية، فقد عرفت ارتفاعاً في العام ٢٠١٩ بالمقارنة مع العام ٢٠١٨، لتعود وتنخفض في العام ٢٠٢٠ كما هو مبين أدناه.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية بالليرة اللبنانية (٪)

120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
10,00	7,08	6,74	6,50	5,84	5,35	4,99	4,44	ل 1 2018
10,00	9,00	8,00	7,50	7,00	6,50	5,85	5,30	ل 1 2019
7,00	6,50	6,00	5,50	5,00	4,50	4,00	3,50	آخر إصدار في 2020

المصدر: مصرف لبنان

* باتت هذه الفائدة ١٠٪ اعتباراً من كانون الأول بعد أن كانت ٧,٤٦٪ بين آذار ٢٠١٥ وتشرين الثاني ٢٠١٨.

12 | 02

وفي سوق سندات يوروبندز، بلغت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة ٧,٣٨٪ في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل

٦,٨١٪ في نهاية العام ٢٠١٨ نتيجة استحقاق سندات بفائدة متدنّية نسبياً، وبلغ الأجل المثقّل عليها ٨,٠ سنوات و٧,٨٣ سنوات في العامين على التوالي.

03 | السياسة والتطورات النقدية

03 | 1

يعتمد لبنان سياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي¹ منذ العام ١٩٩٩، وهو بالأساس قرار اتخذته السلطات اللبنانية وكانت تؤكد عليه الحكومات المتتالية في بياناتها الوزارية. ومن دون الخوض في جدل حول صوابية هذا الخيار وكلفته على النمو، استطاعت هذه السياسة في الشق الإيجابي منها، وفي ظلّ الأوضاع السياسية والأمنية التي مرّ بها لبنان، أن تؤمّن الثقة والإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي لسنوات طويلة، بذل خلالها مصرف لبنان جهوداً كبيرة من أجل المحافظة على مصداقية الربط. وبعد أن استُخدمت جميع الوسائل المتاحة لإستمرارها، وآخرها الهندسات المالية مع المصارف، وصلت هذه السياسة النقدية إلى حدودها القصوى بحيث لم تعد قابلة للإستمرار في ظلّ تباطؤ دخول الرساميل إلى البلد وغياب السياسات والعوامل المُساعدة الأخرى.

وللتذكير، لجأ المصرف المركزي إلى عمليات مالية متعدّدة مع المصارف منذ العام ٢٠١٦² سمحت بتأمين حدّ أدنى ضروري من التدفّقات المالية وبالمحافظة على مستوى مقبول من موجودات مصرف لبنان الخارجية. غير أنّ هذه العمليات بمجمّلها كانت تزداد حجماً وكلفةً وتعقيداً لا بل كانت تزداد محدودية من أجل إكساب البلد مزيداً من الوقت. وكان من الملحّ جدّاً أن تُسارع السلطات المعنية إلى تنفيذ الإجراءات الإصلاحية الضرورية التي وعدت بها، وأن تحصل على أموال سيدر لإطلاق العجلة الإقتصادية وتأمين استدامة المديونية العامة، وبخاصّة تخفيف العبء عن السياسة النقدية وعن مصرف لبنان. وهذا لم يحصل للأسف، فبقيت الوعودُ وعوداً ووقعت الأزمة النقدية والمالية التي نعانيها حالياً.

03 | 2

شهدت الأوضاع النقدية تدهوراً واضحاً ومتسارعاً منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ بعد أن دخلت منذ مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧ مرحلة جديدة اتّسمت بمستوى أكبر من الدقّة والخطورة³، سبقتها سنوات من الإرتياح النسبي.

فمع استمرار تراجع احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وضرورة المحافظة على ما تبقى منها، بدأت تظهر معالم أزمة نقدية ومصرفية، وتحديداً في الأسبوع الأخير من أيلول ٢٠١٩، حيث وضع عدد من المصارف قيوداً على بعض العمليات المصرفية لصعوبة حصولهم على السيولة بالدولار من المركزي، مثل الإمتناع عن فتح الإعتمادات للتجار من أجل الإستيراد، فلجأ هؤلاء جزئياً إلى سوق الصرافة لتأمين حاجاتهم من الدولارات، وبدأ سعر صرف الليرة مقابل الدولار لدى الصرافين بالتراجع، ولو على نحو قليل نسبياً. وقد اشتدّت هذه الأزمة بقوة مع بداية تشرين الثاني ٢٠١٩، عندما فتحت المصارف أبوابها بعد إقفال لفترة أسبوعين فرضه اندلاع انتفاضة ١٧ تشرين، فتعرّضت هذه الأخيرة لأزمة سيولة غير مسبوقه بسبب تهافت المودعين على سحب ودائعهم نقداً أو طلب تحويلها إلى الخارج. وفرضت هذه الظروف الإستثنائية على الجهاز المصرفي، في موازاة الإمكانيات المحدودة المتبقية، اتخاذ إجراءات ضرورية للمصلحة العامة تمثّلت بالحدّ من التحويلات التجارية وغير التجارية إلى الخارج ووضع سقوف على السحوبات النقدية، لا سيّما بالدولار. وهذه الإجراءات على صعيد تقييد التحويل والسحوبات كانت شراً لا بدّ منها لحماية المودعين، وإلّا كانت ستحصل سحبوات ضخمة من

شأنها أن تؤدّي إلى انهيار القطاع المصرفي. وقد أدى ذلك بالطبع إلى تراجع حادّ وسريع لسعر صرف العملة الوطنية في السوق الموازية حاول مصرف لبنان الحدّ من تقلّباته كما سنرى لاحقاً.

في مُستببات الأزمة

ساهمت جملة من الأسباب بالوصول إلى هذه الأزمة. فالأوضاع النقدية والمصرفية، لا سيّما سيولة الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية، لم تكن بالأساس في أفضل أحوالها أقلّه منذ ما يزيد عن العاقين، خصوصاً بفعل التباطؤ الكبير للتدفّقات المالية الوافدة إلى لبنان والذي اشتدّ منذ العام ٢٠١٨ واستمرار الحاجات التمويلية للإقتصاد بالعملات الأجنبية. ومن العوامل المساهمة أيضاً التداخل أو الإرتباط الكبير بين ميزانيات كلّ من الدولة ومصرف لبنان والمصارف، والتقارير السلبية الكثيرة عن الوضع الإقتصادي والمالي في لبنان والتي انتشرت بشكل لافت منذ العام ٢٠١٨ واستمرّت طيلة العام ٢٠١٩ حول قرب الإنهياري المالي، ما أثار بشكل كبير على توقّعات وسلوكيات الناس بحيث أتجه قسم منهم إلى تخزين النقد الورقي بالليرة وبالدولار في المنازل وإلى تحويل الأموال إلى الخارج. وتُضاف إلى لائحة المُستببات حركة الإستيراد الضخمة في السنوات الأخيرة التي كانت تتجاوز حاجات الإقتصاد اللبناني مع تخطّيها الحدود المقبولة منذ العام ٢٠١٩، أمل واضحة لدى قسم من الشعب اللبناني مع نهاية صيف ٢٠١٩، - ناتجة عن عدم رضاه عن الأداء السياسي والإقتصادي في البلد بعد انتخابات أيار ٢٠١٨، وعدم شعوره بوجود دولة تسهر على مصلحته وتعمل على تأمين حاجاته-، عبّر عنها بقوة منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، ما أسهم بمزيد من التراجع في

الحركة الإقتصادية وفي دخول الأموال بأشكالها كافة. وقد أدّت كلّ هذه العوامل مجتمعةً والمخاوف المتزايدة بشأن المستقبل إلى تهافت غير مسبوق من قِبَل المودعين لسحب أموالهم من المصارف عندما فتحت أبوابها في بداية تشرين الثاني ٢٠١٩، ما نتج عنه أزمة سيولة شديدة في القطاع المصرفي. وما فاقم هذا التدهور هو أنّ الحكومة لم تنجح بإحداث أيّ تغيير إيجابي لناحية استعادة ثقة الداخل والخارج بمستقبل لبنان، خصوصاً بعد إعلانها توقّف لبنان عن دفع مستحقّات سندات اليوروبوندرز في آذار ٢٠٢٠، وتوجّهها إلى تخفيض سعر صرف الليرة كما عبّرت عنه في خطة التعافي المالي، والتسريبات المتعدّدة حول احتمال أن تطال عمليّة الإقتطاع Haircut الودائع المصرفية، والتباين في وجهات النظر بين الحكومة والجهاز المصرفي في مقاربة مُستببات الأزمة الراهنة وكيفية الخروج منها، ما زاد من منسوب السلبية في البلد إلى حدّ كبير.

03 | 3

في بعض المعطيات الإحصائية

• استمرّت الضغوط على الليرة اللبنانية طيلة العام ٢٠١٩، وبوتيرة قويّة منذ نهاية الصيف ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير. وقد نشأت سوق موازية لسعر صرف الليرة مقابل الدولار حيث ارتفع تداول الدولار الورقي في سوق الصرافة، ثمّ ظهرت سوق سواء لتداول الدولار وكانت ناشطة جدّاً في غالبية الأحيان، في حين استمرّ تطبيق سعر الصرف الرسمي على العمليات المصرفية (١٥٠٧,٥ ليرة للدولار). وسُجّلت تحويلات ضخمة للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي بقيمة تقديرية تُقارب الـ ١٥ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٩ وبحوالي ٦ مليارات دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

1 يسعر وسطي قدره ١٥٠٧,٥ ليرات للدولار الواحد، وقبلها سياسة ربط الليرة بالدولار منذ العام ١٩٩٣.

2 تجدون تفاصيلها في التقارير السنوية السابقة.

3 للتفاصيل، يُرجى مراجعة التقارير السنوية السابقة.

والجدير ذكره أن معدل دولرة ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية بقي في حدود 70% في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ ليسجل ارتفاعاً تدريجياً خلال العام ٢٠١٨ إلى ٧٠,٤% في نهاية العام المذكور، واستمر في هذا المنحنى التصاعدي ليصل إلى ٧٦,٤% في نهاية العام ٢٠١٩ وليقترب من ٨٠% في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وبالطبع ينعكس هذا الأمر على التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف بالدولار، والتي من المقدر أن تكون قد توسعت بما لا يقل عن ٢٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٩ والثالث الأول من العام ٢٠٢٠.

• في موازاة ذلك، كان من الطبيعي أن يسجل معدل الفائدة بين المصارف بالليرة Interbank Rate معدلات مرتفعة إجمالاً وبخاصة منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ ولغاية تاريخه، ووصل في بعض العمليات إلى مستوى ١٠٠% و ١٢٠% و ١٢٥%. كما تم تسجيل خروج بعض الودائع من لبنان إتماً بأحجام أدنى من تلك التي تم تداولها إعلامياً. من جهة أخرى، ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بشكل لافت من ٥٠٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٩٨١٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ١٤٥٦٢ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ بسبب تفضيل اللبناني النقد الورقي في هذه الفترة الحرجة وأيضاً خلق النقد بالليرة جزءاً التعاميم التي مكنت أصحاب الودائع الصغيرة من سحبها نقداً بالليرة بسعر السوق يوم التنفيذ، كما مكنت أصحاب الودائع بالدولار من سحب جزء منها بهذا السعر. وسجل السلوك ذاته في ما يخص النقد الورقي بالدولار الذي تم أيضاً تخزينه بكمية في المنازل والمؤسسات والذي تقدر قيمته بـ ٧ مليارات دولار. من ناحية أخرى، سجلت معدلات الفائدة المصرفية الدائنة ارتفاعاً لغاية تشرين الثاني ٢٠١٩ لتتراجع بعد ذلك تدريجياً إثر صدور تعميم مصرف لبنان المتعلق بوضع سقوف على معدلات الفائدة الدائنة.

• واستمر المصرف المركزي في تأمين جميع مستحقات الدولة بالعملة الأجنبية ومنها اليوروبوندر قبل أن تعلّق الحكومة اللبنانية تسديدها في آذار ٢٠٢٠. كما كان الممول الرئيسي إن لم يكن الوحيد لحاجات الدولة التمويلية بالليرة في السنوات الأخيرة إن بفوائد السوق القائمة أو بمعدلات مخفضة. فسجلت محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها مصرف لبنان ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الماضية إلى مستويات تاريخية جديدة، بحيث وصلت قيمتها إلى ٥٠٧١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ و ٥١٥٠١ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٠ (٣٩٠٠٦ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٨). كما ارتفعت حصته من هذه السندات إلى ٥٨,٣% في نهاية العام ٢٠١٩، و ٥٨,٥% في نهاية آذار ٢٠٢٠ (٥٠,٣% في نهاية العام ٢٠١٨). مع الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان اكتتب في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٩ بسندات خزينة من فئة العشر سنوات بقيمة ٤٥٠٠ مليار ليرة وبفائدة مخفضة بلغت ١%.

• ونتيجة للتطورات المذكورة، تراجع إجمالي احتياطات المصرف المركزي السائلة إلى ٢٩,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ٢٧,٤ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، في حين تبلغ الإحتياطات القابلة للإستخدام زهاء ٢٠ مليار دولار باعتبار أنّ المركزي منح قروضاً للمصارف خلال الأزمة فاقت ٩ مليارات دولار. وبلغت توظيفاته في الأوراق المالية المحلية والعالمية بالعملة الأجنبية ٧,٧ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩ لتتراجع إلى ٧,١ مليارات في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٧,٢ مليارات في نهاية العام ٢٠١٨). وقد تراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى ٣٧,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ٣٤,٣ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣٩,٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨. ونشير في هذا الإطار إلى أنّ مصرف لبنان يمتلك مخزوناً ضخماً من الذهب⁴.

ازدادت قيمته إلى ١٣,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى حوالي ١٥,٩ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (١١,٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨) بسبب ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

4 | 03

الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان منذ بداية الأزمة

في مواكبة التطورات الحاصلة ولا سيّما الأزمة التي يعيشها لبنان منذ الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتبقية وفي ظلّ المستقبل القاتم الذي يلفّ لبنان، اتخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات الإستثنائية في محاولة منه للحدّ من التراجع في احتياطات العملات الأجنبية، ولتهدئة وتيرة التقلبات في سعر صرف الليرة في السوق الموازية، ولدعم الإقتصاد والمواطنين. وسوف نحاول التوقّف عند أبرزها.

أ. تدخّل تدريجي لمصرف لبنان في السوق الموازية

منذ نهاية العام ٢٠١٩، طلب مصرف لبنان من شركات تحويل الأموال أن تدفع التحويلات بعملة الحوالة وذلك لتغذية السوق اللبنانية بالدولارات النقدية، أي لتغذية عرض الدولار في حين كان الطلب على الدولار كبيراً. غير أنّ سعر الدولار في السوق الموازية أخذ يرتفع تدريجياً وبشكل كبير في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠، حتى بعد أن طلب المركزي من مؤسسات الصرافة التقيّد استثنائياً بحدّ أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية لا يتعدّى نسبة ٣٠% من السعر الذي يحدده في تعامله مع المصارف. فاتّخذ المركزي بعدها إجراءات عدّة لحماية بحرية التداول بالعملة الأجنبية، من خلال لعب

دور مركز العملات الأجنبية بمعنى متلقّي وموئع العملات الأجنبية في محاولة منه لضبط السوق. فقام مع بداية نيسان ٢٠٢٠ بإنشاء وحدة خاصة في مديرية العمليات النقدية لديه، تتولّى التداول بالعملات الأجنبية سيّما الدولار الأميركي وفقاً لسعر السوق، وطلب من المؤسسات التي تقوم بعمليات التحويل النقدية بالوسائل الإلكترونية أن تسدّد قيمة الحوالة الواردة من الخارج بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق وأن تبيع العملات الأجنبية الناتجة عن العملية إلى الوحدة الخاصة في مديرية العمليات النقدية. وانتهى المركزي مؤخراً من تنظيم المنصة الإلكترونية، بحيث تتسجّل مؤسسات الصرافة على التطبيق الإلكتروني «Sayrafa» العائد لهذه المنصة والمحضّل على اللوحات الإلكترونية tablets، وتُدخل المعلومات المطلوبة عن كل عمليّة بشكل فوري وواضح، وتتقيّد بأيّ حدّ أقصى لسعر بيع الدولار مقابل الليرة قد يحدده مصرف لبنان، وقد بدأ العمل بها في ٢٣ حزيران ٢٠٢٠.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ السيطرة على المسار الإبحاري لسعر الصرف لا يمكن أن تنجح بحلول موقّعة لن تجدي نفعاً سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلّب ذلك النّية والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل بدورها على بناء قدرات الإقتصاد على أسس سليمة، تقوم بالإصلاحات المطلوبة وتعتمد الحوكمة، وتركّز على تقوية الإقتصاد وتنويعه. فسرّ المصرف هو مرآة الإقتصاد.

4 علماً أنّها تتضمن سندات الجمهورية اللبنانية المُصدرة بالعملات الأجنبية منذ تشرين الثاني ٢٠١٧.

5 وضعه في المرتبة ٢٠ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطات الدول بحسب اللاتحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في حزيران ٢٠٢٠.

ب. في الشق المتعلق بمساعدة المواطنين اللبناني وتحديداً عملاء المصارف، سمح مصرف لبنان من خلال التعميم الأساسي رقم ٢٠٢٠/١٤٨ للمودع الصغير الذي لا يتعدى مجموع حساباته الدائنة الـ ٥ ملايين ليرة أو ٣ آلاف دولار أن يحصل عليها بالليرة وفقاً لسعر السوق يوم تنفيذ العملية (٣٠٠٠ ليرة للدولار حسب آخر يوم تنفيذ). كما اتخذ إجراءات استثنائية في ما يخص السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف حيث باستطاعة أي عميل لا يستفيد من التعميم ١٤٨ أن يجري سحوبات نقدية من حساباته بالعملات الأجنبية وأن يحصل عليها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق يوم التنفيذ وضمن الإجراءات والحدود المعتمدة في المصرف المعني. ونظراً للظروف الإستثنائية التي يعيشها لبنان وفي ظل جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الدورة الاقتصادية، طلب مصرف لبنان من المصارف أن تمنح قروضاً استثنائية لمدة ٥ سنوات وبفائدة صفر بالمئة لعملائها الذين يستفيدون من قروض ممنوحة سابقاً من المصرف المعني بكافة أنواعها، والذين لا يستطيعون تسديد مستحققاتهم لأربعة أشهر هي آذار ونيسان وأيار وحزيران ٢٠٢٠. في الإطار ذاته وأيضاً بهدف تسهيل أو تشجيع دخول الدولارات الجديدة أو الطازجة إلى القطاع المصرفي، قام مصرف لبنان باعفاءات استثنائية من توظيفات المصارف الإلزامية في ما يخص الأموال المحوالة من الخارج و/أو الأموال التي تتلقاها نقداً بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٩ نيسان ٢٠٢٠ شرط تقيد المصارف بحرية استعمال هذه الأموال من قبل صاحبها للإستفادة من جميع الخدمات المصرفية المقدمة من المصرف. ومن ناحية أخرى، بقيت سائر العمليات التي تقوم بها المصارف مع عملائها بالدولار الأميركي خاضعة للسعر الذي يحدده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف (١٠٠-١٥١٥ ليرة للدولار).

ج. وفي الشق المتعلق بتخفيف كلفة الفائدة على الإقتصاد بشقّه الخاص والعام، وضع المركزي سقوفاً على الفوائد الدائنة^٦ لإنتفاء الحاجة لأن تبقى مرتفعة، بعد أن فرضت الظروف الإستثنائية منذ تشرين الأول ٢٠١٩ على المصارف أن تقوم بالحد الأدنى من التحويلات إلى الخارج، ما انعكس بالتالي تراجعاً في معدلات الفائدة المدينة منذ أواخر العام ٢٠١٩ وعكسته جمعية المصارف تراجعاً ملحوظاً في معدلات الفائدة المرجعية في سوق بيروت BRR، كما بدأ خفض معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة منذ آذار ٢٠٢٠.

د. وفي سياق تأمينه العملات الأجنبية ضمن أفضل الشروط الممكنة لبعض السلع والقطاعات الأساسية والحساسة، أصدر مصرف لبنان عدة تعاميم وسيطة في الأشهر الأخيرة حسّنت وسهّلت تدريجياً شروط الإستفادة منها، وتلخّص آخر المعطيات بشأنها في الإطار أدناه.

حالياً، يمكن للمصارف الطلب من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية بنسبة ٩٠٪ من قيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لإستيراد المشتقات النفطية من بنزين، ومازوت، وغاز، وبنسبة ٨٥٪ من قيمة الفواتير المخصّصة، حصراً، لإستيراد القمح والأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية وذلك كلّ شرط أن تكون السلع التي يتمّ استيرادها مخصّصة حصراً للإستهلاك المحلي وفقاً لحاجات السوق اللبناني. كما يُمكن للمصارف الطلب منه تأمين نسبة ٩٠٪ من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملات الأجنبية لتلبية لحاجات الدولار. كما سمح المركزي للمصارف بأن تطلب منه

تأمين العملات الأجنبية لتلبية حاجات مستوردي ومصنّعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وفي الزراعة المحدّدة في لائحة تُصدرها وزارة الإقتصاد والتجارة، وحيث يتمّ اعتماد سعر الصرف في السوق وتحديداً سعر الصرف المعتمد للتحويل النقدية بالوسائل الإلكترونية.

هـ. في إطار التخفيف من الإلتزامات بالعملات الأجنبية على الجهاز المصرفي، طلب مصرف لبنان من المصارف أن تقوم بتسديد الفوائد على الودائع لديها بالعملات الأجنبية بنسبة ٥٠٪ بعملة الحساب و٥٠٪ بالليرة اللبنانية، كما يقوم مصرف لبنان استثنائياً بدفع الفوائد على ودائع المصارف لأجل بالدولار المودعة لديه وعلى شهادات الإيداع بالدولار بنسبة ٥٠٪ بالدولار و٥٠٪ بالليرة، وذلك لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١.

و. من ناحية أخرى، وبهدف إدخال العملات الأجنبية إلى البلد وتحسين ملاءة المصارف، طلب مصرف لبنان من الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠١٩ عدم توزيع الأرباح العائدة للسنة المالية ٢٠١٩، وزيادة أموالها الخاصة بنسبة ٢٠٪ من حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier One) كما هي في نهاية العام ٢٠١٨ عن طريق مقدّمت نقدية بالدولار خلال مهلة أقصاها نهاية حزيران ٢٠٢٠.

5 | 03 الكتلة النقدية

تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) في العام ٢٠١٩ للمرة الأولى في تاريخها، وذلك بمعدل ٤,٨٪، وتابعت المنحى ذاته في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ حيث انخفضت بنسبة ٣,٧٪.

وانخفضت الكتلة النقدية M3 إلى ٢٠٢٨٣١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ١٩٥٢٤٥ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٢١٢٩٩٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨)، وسجّل معدّل دولرتها ارتفاعاً إضافياً إلى ٦٨,٧٠٪ في نهاية العام ٢٠١٩ ثمّ إلى ٧٠,١٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (٦٣,٩٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨)، أي بواقع ٤٧ نقطة أساس في العام ٢٠١٩ و١٤٧ نقطة أساس في الثلث الأول من العام الجاري، وهذا طبيعي نتيجة التحويلات الكبيرة للودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية.

ويلخّص الجدول التالي أبرز العناصر التي ساهمت في تراجع الكتلة النقدية بقيمة ١٠١٦٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ وبقيمة ٧٥٨٦ ملياراً في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠، وتتوقف عند عنصرين كان لهما أثراً انكماشياً واضحاً على الكتلة النقدية. أولاً، التسليفات للقطاع الخاص التي سجّلت تراجعاً لافتاً منذ بداية العام ٢٠١٩ حتى اليوم بحوالي ١٤ مليار دولار، يُفسّر بشكل خاص بإطفاء ديون من قبل بعض الأفراد والمؤسسات من خلال ودائعهم، وثانياً، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) التي تابعت وبقوة منحنى التراجع الذي تسجّله منذ العام ٢٠١١، متأثرةً بتمويل تجارة لبنان الخارجية ونفقات القطاع العام، وبالسحوبات النقدية الضخمة بالعملات الأجنبية التي أودعت في المنازل، وبخروج بعض الودائع من لبنان، في حين أنّ التدفّقات المالية الوافدة بلغت حدّها الأدنى.

6 حدّد التعميم الوسيط رقم ٥٤٤ تاريخ ١٣ شباط ٢٠٢٠ هذه السقوف بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية بـ ٢٪ على الودائع لشهر، ٣٪ على الودائع لـ ٦ أشهر و٤٪ على الودائع لسنة وما فوق، وبالنسبة للودائع بالليرة بـ ٥,٥٪ على الودائع لشهر، ٦,٥٪ على الودائع لـ ٦ أشهر و٧,٥٪ على الودائع لسنة وما فوق.

04 | المدفوعات الخارجية

تطور الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	2018	2019	التغير 2018/2019	نيسان 2020	التغير 4 أشهر 2020
النقد في التداول	5008	9818	+4810	14562	+4744
ودائع تحت الطلب بالليرة	6653	6802	+149	7865	+1063
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	11661	16620	+4959	22427	+5807
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	76828	63484	-13344	58243	-5241
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة	212993	202831	-10162	195245	-7586
وبالعملات الأجنبية (م3)					
النقد في التداول/الكتلة النقدية م3	2.35%	4.84%	+2.49%	7.46%	+2.62%
عناصر التغطية					
الموودات الخارجية الصافية	43308	37823	-5485	37792	+969
منها: ذهب	17743	21013	+3270	23898	+2885
موودات خارجية صافية غير الذهب	25565	16810	-8755	14894	-1917
التسليفات الصافية للقطاع العام	82439	84150	+1711	80841	-3310
فروقات القطع	-9464	-12835	-3371	-15779	-2944
التسليفات للقطاع الخاص	83099	70814	-12285	62246	-8568
بنود أخرى صافية	13610	22879	+9269	29145	+6266

المصدر: مصرف لبنان

في الحساب قيمة السهو والخطأ على اعتبار أنها مداخيل دخلت إلى البلد دون توضيح طبيعتها، يصبح العجز الجاري بحدود 16٪ إلى 17٪ من الناتج. مع ذلك، تبقى هذه النسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس العالمية، إذ بلغت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -5,7٪ وفي الأسواق الناشئة -9,٠٪.

04 | 2

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بنسبة 7,6٪ في العام 2019 لتصل إلى حدود 7,0 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل 6,9 مليارات دولار في العام 2018، مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإبتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتع بها هذا الإبتشار في شتى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والإقتصادي بالأسر والبلد.

وارتفعت التحويلات الصافية بحسب تقديرات مصرف لبنان إلى حوالي 2,9 مليارات دولار في العام 2019، مقابل 1,4 مليار دولار في العام 2018، متأثرة أيضاً بتراجع التحويلات التي خرجت من لبنان بخاضة في الفصل الأخير من العام 2019. ويبقى المنحى الذي ستسلكه التحويلات الصافية في العام 2020 غير معلوم قبل أن يتوضح مدى تأثير التحويلات الوافدة إلى لبنان بتداعيات جائحة كوفيد-19، وذلك على الرغم من توقّع حصول تراجع كبير في التحويلات الصادرة من لبنان في ظلّ ارتفاع الأكلاف المرتبطة بها.

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

04 | 1

بحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي 11,0 مليار دولار في العام 2019 مقابل 13,4 مليار دولار في العام 2018، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)⁸ تراجع إلى حوالي 13,4 مليار دولار من حوالي 10,1 مليار دولار في العامين المذكورين على التوالي، فيما ارتفعت على نحو بسيط تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل ككلّ إلى حوالي 1,8 مليار دولار من حوالي 1,7 مليار. وبذلك تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى حوالي 23,0٪ في العام 2019 مقابل 24,4٪ في العام 2018، مع توقّع أن تنخفض أكثر في العام 2020 بفعل الانخفاض الكبير الذي تُسجّله حركة الإستيراد بحسب معطيات الثلث الأول من العام الجاري، وأيضاً بسبب تراجع تحويلات العاملين من لبنان إلى الخارج، والذي بدأنا نلمسه منذ الفصل الأخير من العام 2019.

مع العلم أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة بخصوص عجز الحساب الجاري، وهي تقديرات قد تختلف عن تلك التي ينشرها مصرف لبنان، أشارت أيضاً إلى تراجع العجز الجاري إلى حوالي 11,0 مليار دولار في العام 2019 مقابل 10,7 مليار دولار في العام 2018، وتراجع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 21,7٪ في العامين المذكورين على التوالي، علماً أنه إذا أخذنا

الدولار الأميركي في السوق الموازية، وحيث يصعب معرفة الحدود التي قد يصل إليها في ظلّ غياب شبه كامل للثقة بأفاق لبنان السياسية والإقتصادية. ونُشير إلى أنّ صندوق النقد الدولي توقّع في تقريره الأخير الصادر في نيسان 2020 حول آفاق الإقتصاد العالمي أن يرتفع مؤشر أسعار الإستهلاك في لبنان بنسبة 17,٠٪، غير أنّ النتائج الواقعية تشير إلى أنه سيتجاوز هذا المستوى بأشواط، بحيث سجّل مؤشر أسعار الإستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي ارتفاعاً بنسبة 28,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2019، كما ازداد بنسبة 48,9٪ منذ كانون الأول 2019 ولغاية أيار 2020.⁷

03 | 6

التضخم

تراجع معدّل التضخم إلى 2,9٠٪ في العام 2019 من 7,٠٧٪ في العام 2018، وذلك بحسب دراسة مؤنّسّر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. وجاء الإرتفاع المعتدل في الأسعار في العام 2019 في موازاة تراجع أسعار النفط العالمية (بنسبة 1٠,٦٪)، وتراجع سعر اليورو الوسطي مقابل الدولار، والإرتفاع البسيط في أسعار المواد الغذائية العالمية والمعادن.

أما بخصوص العام 2020، فمن المتوقع أي يسجّل معدّل التضخم مستوى مرتفعاً جداً لا بل قياسياً مع التراجع الدراماتيكي لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل

8 يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعدّة تصديرها، السلع المصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعدّة تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

3 | 04

يُمَوَّل هذا العجز المرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، وهو أحد الإختلالات الكبيرة في الإقتصاد اللبناني، من خلال الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعات العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من الأرقام المشار إليها أعلاه ومن مستوى العجوزات في ميزان المدفوعات، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد انخفضت بشكل إضافي وحادّ في العام ٢٠١٩ بما يقارب ٣٠٪، ما استدعى مرّة أخرى استعمال الاحتياطيّات لدى المصرف المركزي لسدّ العجز في ميزان الحساب الجاري. وهذا المنحى لم يعد قابلاً للإستمرار لعدم توافر الإمكانات بعد تراجع احتياطيّات مصرف لبنان إلى مستويات مقلقة.

4 | 04

استناداً إلى المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، من المقدّر أن تكون الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان قد تراجعت قليلاً إلى حدود ١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ما يزيد عن المليارتي دولار في العام ٢٠١٨ (أيضاً ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وانخفضت الإستثمارات الأجنبية الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بحسب المصدر ذاته إلى حدود ٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٢,٧ مليار دولار في العام

٢٠١٨ (٤,٩٪ من الناتج). ويشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادة جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وتركّزت عادةً في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5 | 04

في المحصّلة، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٩ كما في الأعوام السابقة أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري، فنتج عجز كبير بقيمة ٥٨٥١ مليون دولار في ميزان المدفوعات بحسب الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان، مقابل عجز بقيمة ٤٨٢٣ مليون دولار في العام ٢٠١٨⁹. وتتابع هذا المنحى في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ حيث بلغ العجز حوالي ١,٣ مليار دولار.

التجارة الخارجية

6 | 04

تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى ١٩,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ٢٠,٠ ملياراً في العام ٢٠١٨، أي بقيمة ٧٤١ مليون دولار وبنسبة ٣,٧٪. وقد سجّلت جميع البنود الجمركية تراجعاً في قيمة الواردات منها، باستثناء بند واحد هو المنتجات المعدنية الذي يتألف بشكل خاص من المشتقات النفطية، والذي سجّل ارتفاعاً لافتاً بقيمة تناهز الـ ٢,٥ مليار دولار وبنسبة ٥٨,٥٪. وفي حال استثنينا بند المنتجات المعدنية من المجموع، تكون الواردات السلعية من جميع الأنواع الأخرى غير المعدنية قد سجّلت تراجعاً كبيراً بقيمة ٣,٢ مليار دولار وبنسبة ٢٠,١٪.

بالعودة إلى الكمّيّات المستوردة في العام ٢٠١٩، فقد سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً نسبته ٢٢,٠٪ وبلغت ١٩٣٥١ ألف طن، مقابل ١٥٨٥٥ ألف طن في العام الذي سبق. وجاء ذلك نتيجة إرتفاع الكمّيّات المستوردة من المنتجات المعدنية، التي تزن كثيراً، بشكل لاقت وذلك بأكثر من ٤٣٠٠ ألف طن وبنسبة تخطّت الـ ٦٠٪ بالمقارنة مع العام الذي سبقه، في حين سجّلت الغالبية الساحقة للسلع الأخرى تراجعاً كبيراً في الكمّيّات المستوردة منها. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، تكون الكمّيّات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد تراجعت بنسبة ١٧,١٪.

إذاً، وخلافاً لجميع البنود الجمركية التي سجّلت تراجعاً في قيمة وكميّة الواردات منها، وهو أمر طبيعي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها البلد،

عرف استيراد المشتقات النفطية منحى مغايراً، وتخطّى بالتأكيد حاجات الإقتصاد اللبناني. ولولا هذا الإستيراد الفائض، لكنا على الأرجح ومّرنا ما لا يقلّ عن ٣ مليارات دولار على فاتورة الإستيراد وعلى احتياطيّات المصرف المركزي.

ثمّة نقطة أخيرة ايجابية على الرغم من ارتباطها بالأزمة النقدية والمصرفية التي يعيشها لبنان. فقد سجّلت قيمة الواردات السلعية تراجعاً كبيراً نسبته ٤١,٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، حيث من المفيد والمطلوب أن يضبط لبنان فاتورة الإستيراد قدر الإمكان، ذلك أنها شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للإقتصاد واستنزافاً لإحتياطيّات العملات الصعبة.

الواردات السلعية

لغاية نيسان 2020	لغاية نيسان 2019	2019	2018	2017	
3676	6306	19239	19980	19582	القيمة- مليون دولار
-41,7		-3,7	+2,0	+2,4	نسبة التغيّر- %
3867	5641	19351	15855	18975	الكمّيّات- ألف طن
-31,4		+22,0	-16,4	+0,2	نسبة التغيّر- %

المصدر: المركز الآلي الجمركي

9 نذكر بأنّ الرساميل الوافدة الصافية استطاعت في العام ٢٠١٦ أن تغطّي العجز في ميزان الحساب الجاري وأن تولّد فائضاً في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار، وذلك بعد عجوزات متتالية في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بلغ تراكمها ما يزيد عن ٩,٤ مليارات دولار، تُضاف إليها عجوزات لا تقلّ عن ٩,٣ مليارات دولار في فترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

04 | 7

حافظت الصادرات السلعية على المستوى ذاته تقريباً المرتفع نسبياً الذي سجّلته في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، رغم تراجعها بنسبة بسيطة بلغت ٣,٤٪.

من ناحيتها، سجّلت الكميات المصدّرة تراجعاً نسبته ٨,٩٪ في العام ٢٠١٩ حيث بلغت ١٦٧ ألف طن مقابل ١٨٤٠ ألف طن في العام الذي سبق، نتج بمعظمه عن تراجع الكميات المصدّرة من بند جمركي واحد يزن كثيراً هو «المعادن العادية ومصنوعاتها» وذلك بحوالي ١٤٢ ألف طن، أي ما يمثّل زهاء ٨٧٪ من تراجع إجمالي الكميات المصدّرة. وعند عزل هذا البند، تكون الكميات المصدّرة من باقي البنود الجمركية قد سجّلت تراجعاً بسيطاً نسبته ١,٦٪.

على صعيد آخر، ازدادت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٧٣١ مليون دولار في العام ٢٠١٩ مقابل ٢٩٥٢ مليون دولار في العام ٢٠١٨، أي بقيمة ٧٧٩ مليون دولار وبنسبة ٢٦,٤٪. ونتج هذا التحسن بشكل كامل عن ارتفاع الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بقيمة ٨٠٧ ملايين دولار وبنسبة ١٢٥٪ ذهبت بكاملها إلى سويسرا، كما ازدادت الكميات المصدّرة منها بحوالي ٣٠٪، في حين عرفت الصادرات من جميع الأنواع الأخرى تراجعاً بسيطاً جدّاً في قيمتها (٢٨٠ مليون دولار). وبذلك، اقتربت الصادرات السلعية في العام ٢٠١٩ من عتبة الأربعة مليارات دولار، وسجّلت المستوى الأعلى لها منذ العام ٢٠١٤. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٠،

الصادرات السلعية

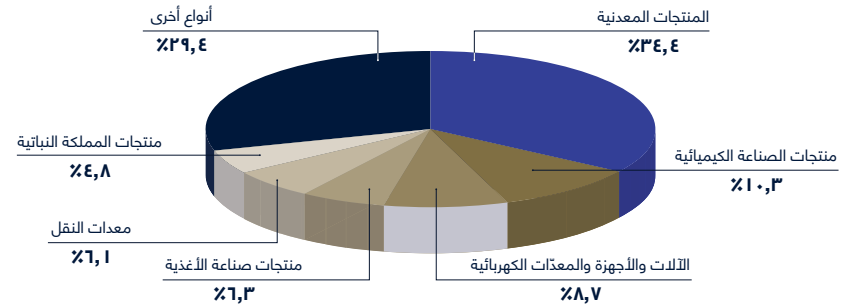
لغاية نيسان 2020	لغاية نيسان 2019	2019	2018	2017	
1085	1121	3731	2952	2844	القيمة- مليون دولار
-3,2		+26,4	+3,8	-4,5	نسبة التغيّر- %
526	562	1677	1840	1937	الكميات- ألف طن
-6,4		-8,9	-5,0	+16,8	نسبة التغيّر- %

المصدر: المركز الاتلي الجمركي

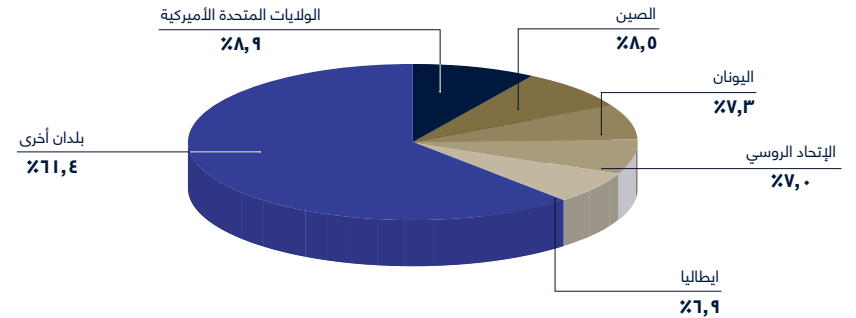
ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٩.

ويختصر الرسمان البيانيان أدناه توتّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٩.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



المصدر: المركز الاتلي الجمركي

05 | المصارف وتمويل الاقتصاد

05 | 1

هذه العلاقة المبنية على التزام المصارف اللبنانية مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وإبقاء القطاع المصرفي بمنأى عن أية تعاملات يُجرىها من خلاله الأشخاص والشركات والمجموعات المُدرجة على لوائح الإرهاب.

05 | 3

ويقتضي التوضيح في موضوع الضرائب على أرباح المصارف أن تعديل واستحداث ضرائب على المصارف بوتيرة متسارعة في السنوات القليلة الماضية في محاولة لتعزيز الإيرادات الحكومية دون أي جهد يُذكر لضبط النفقات والهدر والتهرب الضريبي، أُرهِق المصارف وأضعف دورها في الاقتصاد. فبات العبء الضريبي الفعلي على الأرباح والذي يشمل معدلات الضريبة على أرباح الشركات التي ارتفعت من ١٥٪ إلى ١٧٪ وعلى الفوائد التي تدرجت من ٥٪ إلى ٧٪ ثم ١٠٪ ومع احتساب الازدواج الضريبي الذي أخضعت له المصارف خلافاً للمنطق، وضريبة ٢٪ على رقم أعمال المصارف مؤخراً، يراوح بين ٥٠ و ٦٠٪ بدءاً من العام ٢٠١٨ وعلى امتداد السنوات المقبلة إذا بقي هناك من أرباح. فكيف تتم رسمة المصارف تحت وطأة هذه الأعباء التي يستسهل وضعها على المصارف بما لا قدرة لها على الاحتمال، وخصوصاً في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها الاقتصاد وفي وقت تكون الحاجة إلى قطاع مصرفي متين وفعال أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

05 | 4

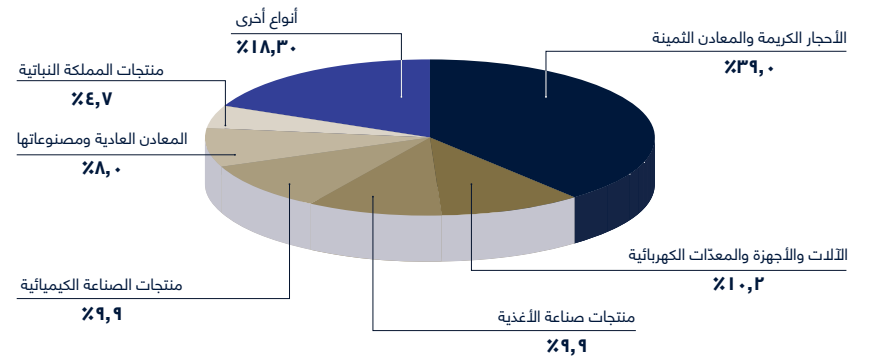
وللتذكير، فإن المصارف قامت على مدى ثلاثة عقود بإعادة ضخ معظم أرباحها، أي ما يفوق ٦٠٪ منها على الأقل، في تكوين رساميلها. كما استطاعت اجتذاب استثمارات جديدة في أموالها الخاصة فاقت ٨ مليارات دولار من عدد كبير من المستثمرين اللبنانيين وغير

في العام ٢٠١٩، جرى استهداف القطاع المصرفي، من قِبَل بعض أهل السياسة وأطراف مختلفة أخرى، ما قبل الانتفاضة والتدهور الاقتصادي والمالي، على خلفية تحميل المصارف المزيد من الأعباء الضريبية بحكم جنيتها للأرباح، وما بعد الانتفاضة على خلفية القيود التي اعتمدها المصارف على الودائع والحاجة إلى تحويل الأنظار وإيجاد كبش فداء يفتدي سياسات وعمليات الهدر والنهب المنظم والمقنن للبلاد خلال ثلاثة عقود، وبالتالي الابتعاد عن تحمّل أي مسؤولية. والحق يُقال إن المصارف ترفض المسّ بودائع زبائنها وتدافع بشراسة عن هذه الأمانة. فالسلطة أسرفت في الإنفاق فاضطر القطاع المصرفي، من مصارف ومصرف مركزي، إلى تمويل الحكومة بمخاطر سيادية عالية. وهذا ما يرتّب مسؤوليات بدرجات متفاوتة على الأطراف الثلاثة: الدولة، مصرف لبنان والمصارف. وهو ما بات اقتناعاً لدى الجميع.

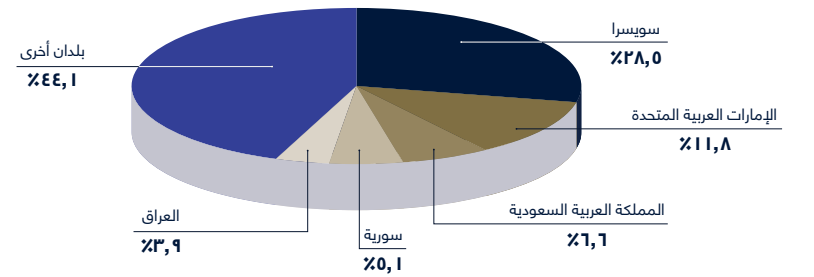
05 | 2

بالتوازي، كانت هناك أيضاً ضغوط خارجية تصدّت لها جمعية المصارف عبر جهود مكثفة ومنظمة ومكلفة تقوم بها منذ حوالي سبع سنوات لدى الكونغرس والإدارة الأميركية في واشنطن ولدى المصارف المرابطة في نيويورك وغيرها من العواصم المالية (لندن، باريس، فرانكفورت...). وكان آخرها الزيارة التي قام بها فريق عمل الجمعية خلال الفترة الواقعة بين ٦-١٠ أيار ٢٠١٩ إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقد جاءت هذه الزيارة ناجحة ومفيدة على صعيد تمكين العلاقات مع المصارف المرابطة كما على صعيد الكونغرس والإدارة الأميركية، واستطاع وفد الجمعية أن يقوّي العلاقة مع هذه الأطراف بالرغم من المناخ المتشدد السائد. وقد تمّ التأكيد على استمرارية

أبرز أنواع الصادرات السلعية- الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩

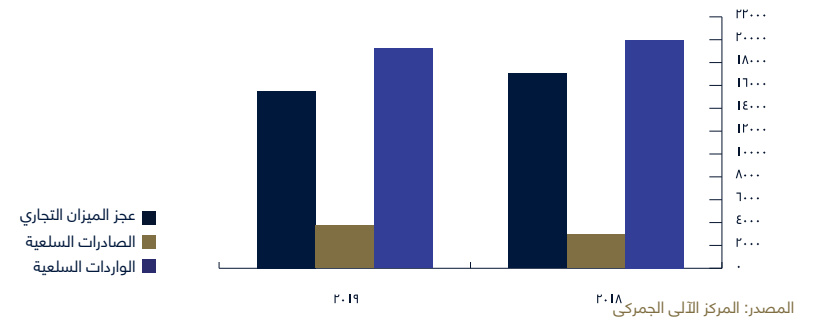


أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع- الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٩



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

7 | 05

إن القطاع المصرفي شارك على مدى ربع قرن في تمويل وتأمين الاستقرار النقدي والمحافظة على النظام المالي كما ومُر للدولة جميع مقومات الاستثمار والتوسع وأكثر ممّا يجب ويتحمّل بذلك جزءاً من مسؤولية ما آلت إليه الأمور. كما مَوّل القطاع المصرفي القطاع الخاص بما يلزم وساهم بذلك في استمرار عمل مؤسساته وتوسّعها دون أن تواكب هذا الأمر زيادة ملحوظة في رساميل هذه المؤسسات التي اعتادت على النمو بواسطة الدين. كما لَبّي استهلاك الأفراد على سلع معقّرة منها وبيع خدمات غير ذلك. وهذا الواقع قد تغير الآن وبيات المطلوب رسملة أكثر ومدىونية أقلّ للقطاع الخاص وتخفيض حجم الاستيراد والتركيز على الصناعة والتصدير واحتياجات نمو الاقتصاد الحقيقي. فالبلد بحاجة إلى الجميع وإلى استغلال الإمكانيات الواسعة البشرية والتنظيمية أكان في الداخل أو الخارج للنهوض بالاقتصاد. وعلى القطاع المصرفي أن يأخذ العَبْر ممّا جرى ويعيد تنظيم أعماله وفقاً لمعايير صارمة وتكوين سيولته ورساميله بشكلٍ متدرّج. فليس هناك أي بديل عن قطاع مصرفي نشيط وفعال قادر على تأدية دوره الأساسي في الاقتصاد، ألا وهو الوساطة المالية.

التسليفات والتوظيفات المحلية، وتالياً لمتطلّبات الرسملة، من جهة أولى، ولكي يستطيع الاستمرار في توفير التمويل للاقتصاد، من جهة ثانية، والأرباح هي إحدى وأهم الطرق لزيادة الرسملة، ليس في لبنان فحسب وإنما عالمياً. وبدل مطالبة البعض برفع الضرائب على المصارف، نرى من الضروري توجيه النظر إلى حجم التهرب والتسرب الضريبي الهائل خارج القطاع المصرفي، والذي تقدّره بما لا يقلّ عن أربعة مليارات دولار سنوياً. فالحقيقة أن المصارف ساهمت وحدها خلال العام ٢٠١٨ بما يزيد عن ٥٨٪ من حصيلة ضريبة الدخل على أرباح الشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية والفردية، والتي يزيد عددها عن ١٥٠ ألفاً (مقابل ٦٥ مصرفاً عاملاً في لبنان)، إضافةً إلى ما يدفعه الآلاف من أصحاب المهن الحرة. كما تبلغ مساهمة المصارف ٦٠٪ من مجموع حصيلة الضريبة على الفوائد.

6 | 05

وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية والأفكار المطروحة للتعافي الاقتصادي والمالي، ارتفعت الحاجة إلى رسملة المصارف بشكل كبير. إذ يُفترض أن تتحمّل المصارف خسائر جزء إعادة جدولة المديونية العامة وجزءاً توظيفاتها لدى مصرف لبنان وجزءاً تراجع نوعية محافظ الإقراض للقطاع الخاص مع تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ إضافة إلى حجم المؤونات التي يفرضها التزام المصارف بقواعد المحاسبة المالية الدولية حتى مع التعديلات من قبّل السلطات النقدية والرقابية مؤخّراً. وللتذكير أيضاً، هناك متطلّبات تكوين مقدّمات نقدية بالعملة الأجنبية بما مجموعه ٢٠٪ من رساميل المصارف بموجب تعميم مصرف لبنان رقم ٥٣٣ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩ أي بمبلغ يفوق ٤ مليارات دولار مطلوب توفيره مع نهاية حزيران ٢٠٢٠.

اللبنانيين. ويمكن العودة إلى موافقات السلطات النقدية والرقابية على زيادات الرساميل والى تقارير المصارف المنشورة ورقياً وعلى مواقعها الإلكترونية، وهي موضع مراجعة ومراقبة على الأقل من قبل اثنتين من شركات التدقيق العالمية. ولا يمكن اعتبار الفوائد التي تستوفيها المصارف من تسليفاتها وتوظيفاتها بمثابة مداخيل صافية أو أرباح. والحقيقة أن ما تستوفيه المصارف من فوائد مقبوضة ومدنية يذهب في معظمه للمودعين كفوائد دائنة. وما يتبقّى، أي هوامش الفوائد، يمَوّل، من جهة أولى، كلفة الرواتب والأجور وملحقاتها، ومن جهة ثانية، نفقات الاستثمار العام بالإضافة إلى حاجات تكوين المؤونات المختلفة. كما أن الأرباح الصافية لا تُفاس بالأرقام المطلقة وإنما بعد تنسيبها إلى إجمالي الموجودات أو إلى إجمالي الرساميل بحيث تُظهر هذه النسب أن أداء الربحية للقطاع المصرفي اللبناني هو مماثل أو أدنى منه في دول كثيرة مجاورة أو بعيدة، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ٠,٩٪ في لبنان في العام ٢٠١٨ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ١,٧٥٪ في الأسواق الناشئة و١,٥٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن العائد بعد الضريبة على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) بلغ ١٠,٨٪ في لبنان، مقابل ١٦,٧٪ في الأسواق الناشئة و١٢,٢٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المذكور.

5 | 05

فالقطاع المصرفي يحتاج دائماً إلى تقوية قاعدة رساميله واحتياطياته العامة انسجاماً مع المعايير المالية والمحاسبية للصناعة المصرفية العالمية، خصوصاً في ظلّ الأزمة الحالية وتخفيض التصنيف السيادي للبنان وللمصارف العاملة فيه وما ينتج عن هذا التخفيض من أوزان تثقيّل أعلى لمخاطر

النشاط المصرفي في العام ٢٠١٩ والثلث الأول من ٢٠٢٠

06

06 | 1

في نهاية العام ٢٠١٩، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ما يوازي ٣٢٦٧٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٦,٨ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، علماً أنه لا يمكن المقارنة مع نهاية العام ٢٠١٨ لأنه ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة بالليرة المنشأة بالتلازم لدى المركزي والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلّاً من إجمالي الموجودات/المطلوبات وودائع المصارف لدى مصرف لبنان والمطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس.

06 | 2

ويعرض الجدول أدناه حصة بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	نيسان 2020		2019		2018	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	178415	57,5	190566	58,3	205859	54,7
ودائع القطاع العام	7156	2,3	7379	2,3	6445	1,7
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	43967	14,2	48920	15,0	56870	15,1
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	12034	3,9	13310	4,1	13961	3,7
الأموال الخاصة	31336	10,1	31240	9,6	30383	8,1
مطلوبات أخرى	37265	12,0	35382	10,8	62579	16,6
المجموع	310173	100,0	326797	100,0	376097	100,0

المصدر: مصرف لبنان

06 | 3

تبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان على رغم تراجع حصتها إلى ٧٤,٠٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٧٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩. واللافت أن القطاع المصرفي منذ الفصل الثالث من العام ٢٠١٩ يعاني من نزف مستمر في الودائع. مع الإشارة إلى أن ثقة مسوّدة مشروع قانون موضوعه القيود على الودائع والتحويلات والهدف منه تنظيم عمليات التحويل والسحوبات بما يحمي أموال الناس في المصارف.

06 | 4

وبالعادة، تسعى المصارف إلى زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من طريق إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة ومن طريق تأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية بالإضافة إلى ضم مساهمين جدد، ولا سيّما مؤسساتيين ذوي مصداقية إلى رأسمالها، غير أن ذلك لم يعد متاحاً في ظلّ عزوف المستثمرين نتيجة التطورات الحاصلة أخيراً.

الودائع

06 | 5

في نهاية العام ٢٠١٩، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل وداائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٤٦٨٦٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٣,٨ مليار دولار) مقابل ٢٦٩١٧٤ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٨,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨. بذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بمقدار ٢٢٣٠٩ مليارات ليرة (ما يوازي ١٤,٨ مليار دولار) بعد أن كانت ارتفعت بمقدار ٥,٦ مليارات دولار وبنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠١٨. وبلغت الودائع الإجمالية ٣٢٩٥٣٩ مليار ليرة (١٥٢,٣ مليار دولار)

في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٢٦٧٣٥٦ مليار ليرة (١٧٧,٤ مليار دولار) في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي أنها انخفضت بقيمة ٢٥,١ مليار دولار وبنسبة ١٤,١٪.

06 | 6

بدأً شهد نمو الودائع الإجمالية في العام ٢٠١٩ تحوّلًا نحو الانخفاض استمرّ في العام ٢٠٢٠. ويعود ذلك إلى عوامل عدّة، منها تسديد وإطفاء قروض مقابل ضمانات نقدية، إيداع أموال في المنازل مع تراجع الثقة واشتداد المخاوف وخروج مبالغ من البلاد لا سيّما خلال آخر فصل من السنة، بالإضافة إلى دواعي تمويل التجارة الخارجية. وكان لإجراءات ضبط السيولة المتخذة منذ تشرين الأول ٢٠١٩ أثر على التغيّرات في حجم الودائع بالليرة وبالعملات الأجنبية.

06 | 7

في تفصيل نمو وداائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتضح تراجع الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة ١٩٧٧٢ مليار ليرة وبنسبة ٢٥,٦٪ في العام ٢٠١٩ والذي يعود في جزء منه إلى عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار، كما إلى اقتناء الأموال في المنازل، وكذلك تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة ٣٤٦٦ مليار ليرة وبنسبة ١,٩٪، لإخراجها من القطاع إمّا لإبقائها في الداخل أو لسحبها إلى الخارج. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة دلورة وداائع القطاع الخاص بدرجة كبيرة إلى ٧٨,٩٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (وهي الأعلى منذ ١٣ سنة) مقابل ٧٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و ٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

توزيع ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية

التغير نيسان/نيسان 2019/2020	التغير 2018/2019	نهاية نيسان 2020	نهاية ك 1 2019	نهاية نيسان 2019	نهاية ك 1 2018
-17145	-10144	118351	126412	135496	136556
-17392	-11946	28567	34950	45959	46896
+247	+1802	89784	91462	89537	89660
-8048	-5273	29165	32451	37213	37724
-1759	-1172	2494	3140	4253	4312
-6289	-4101	26671	29311	32960	33412
-25193	-15417	147516	158863	172709	174280
-19151	-13118	31061	38090	50212	51208
-6042	-2299	116455	120773	122497	123072

المصدر: مصرف لبنان

8 | 06

على صعيد آخر، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,7% من إجمالي الودائع في نهاية نيسان 2020 (77,2% في نهاية العام 2019 و77,0% في نهاية عام 2018) وحصة القطاع الخاص غير المقيم 19,2% (19,8% و21,1% تبعاً) وتلك العائدة للقطاع العام (3,1% و2,4% تبعاً). وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها 300 مليون دولار في نهاية العام 2019. وتتميز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات آذكار (8% في نهاية نيسان 2020).

9 | 06

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 71,1% من الودائع الإجمالية في نهاية العام 2019 موزعة على 47,7% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 33,9% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على 52,4% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

كذلك ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار من 10,10% في كانون الأول 2018 إلى 16,31% في تشرين الثاني 2019 (116+) نقطة أساس) لينخفض إلى 12,32% في نيسان 2020 (399- نقطة أساس).

الأموال الخاصة

11 | 06

في نهاية العام 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان 31240 مليار ليرة (ما يعادل 20,7 مليار دولار)، أي زيادة نسبتها 2,8% قياساً على العام 2018. وفي نهاية نيسان 2020، بلغت قيمة هذه الأموال 31336 مليار ليرة (20,8 مليار دولار)، مسجّلة تراجعاً بنسبة 2% بالمقارنة مع نيسان 2019. وفي نهاية نيسان 2020، شكّلت الأموال الخاصة 10,1% من إجمالي الميزانية (9,7% في نهاية العام 2019)، و47,4% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (41,7% في نهاية العام 2019). تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية، وقد شكّلت 5,0% من الأموال الخاصة في نهاية نيسان 2020 (6,3% في نهاية العام 2019).

12 | 06

تعتمد المصارف عادة إلى توسيع قاعدة رساميلها، من خلال إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسية والرساميل الجديدة واجتذاب مستثمرين في لبنان والخارج، ومن خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها. وتستدعي درجة مخاطر البلد المرتفعة دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح بهدف تعزيز متانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. إلا أنّ التخفيض المتتالي من قبل وكالات التصنيف

العالمية لدرجة تصنيف المصارف اللبنانية بات يطرح مشكلة في تأمين الموارد للمصارف من زيادة الرساميل في ظل عزوف المستثمرين مع غياب الثقة وتراجع نوعية محافظ الإقراض للمصارف مع ارتفاع أوزان المخاطر، والتي تعاني أصلاً من ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة ما يحتم ارتفاع الكلفة على المقترض وعلى الاقتصاد في ظلّ تطبيق المعايير الدولية ولا سيّما معيار تقارير المحاسبة المالية الدولية IFRS 9.

13 | 06

من شأن اكتشاف المصارف المتزايد على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملة الأجنبية (بين يوروبندز وشهادات إيداع لدى مصرف لبنان وودائع لدى مصرف لبنان)، وكذلك تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملة الأجنبية للقطاع الخاص، أن يهدّد رساميل المصارف ما يفترس طلب المصرف المركزي من الأخيرة زيادة رساميلها الخاصة بموجب التعميم الوسيط رقم 533. ويهدف التعميم المذكور إلى الاستجابة لأزمة السيولة بالعملة الأجنبية على المدى القصير، كما إلى تعزيز ملاءة المصارف لمواجهة تزايد الدين غير المنتجة وتوسيع حاجز الأمان في حال تطبيق التخفيض الدفترية. علماً أن زيادة الأموال الخاصة المطلوبة بموجب التعميم غير كافية لإعادة رسملة القطاع، خصوصاً إذا تقرّرت إعادة هيكلة مجموع الدين العام بعد إعلان الحكومة عن تعليق دفع سندات اليوروبندز في آذار 2020. وتشير دراسات إلى أن المصارف ستكون بحاجة لزيادة رساميلها بشكل محسوس بعد إعادة هيكلة الدين العام على أن زيادة الرسملة تختلف بين مصرف وآخر، وذلك للوصول إلى معدل الملاءة بحّد الأدنى، أي 8% بحسب متطلبات معايير بازل.

توظيفات القطاع المصرفي

14 | 06

في نهاية نيسان ٢٠٢٠، انخفضت حصة كلٍّ من التوظيفات للقطاع الخاص إلى ١٨,٨٪ والقطاع العام

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	نيسان 2020		2019		2018	
	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة
موفورات	57,1	177033	54,5	178208	52,4	197138
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	56,7	175908	54,3	177468	52,2	196288
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	18,8	58178	20,4	66627	21,0	78796
تسليفات للقطاع العام	12,0	37367	13,2	43240	13,5	50651
موجودات خارجية	7,4	23051	8,1	26534	10,1	37990
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	2,4	7425	3,1	10202	4,8	18074
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	2,6	7998	2,6	8400	2,9	10728
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	0,7	2303	0,7	2413	0,7	2671
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	3,9	12242	3,0	9775	2,4	8851
المجموع	100,0	310173	100,0	326797	100,0	376097

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

15 | 06

بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ٧٥٠٢٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ٨٩٥٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، لتسجّل بالتالي تراجعاً بنسبة ملحوظة بلغت ١٦,٢٪ مقابل نسبة تراجع طفيفة ناهزت ٠,٥٪ في العام ٢٠١٨، عاكسةً للإنكماش الحادّ في الحركة الإقتصادية الذي بدا واضحاً منذ مطلع

16 | 06

ويعكس انخفاض الطلب على الإقتراض تراجع ثقة المستهلك والمستثمر ومستوى النمو الإقتصادي الضعيف وحتى السلبي في لبنان بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة. وبهدف الحدّ من المخاطر، واصلت المصارف سياستها «الإحترازية» من خلال خفض محافظتها الإجمالية من التسليفات، علماً أنّ عدداً من الزبائن لجأ بعد ١٧ تشرين الأول إلى تسديد ديونه من خلال السحب من حساباته الدائنة. كما أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة في العام ٢٠١٩ شأنه في العام ٢٠١٨ ساهم أيضاً في الحدّ من الطلب على الإقتراض.

17 | 06

وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٢,١٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (١١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨).

18 | 06

وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب التقديرات العائدة لعام ٢٠١٩. يفشّر المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان، في جزء منه، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوتها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقّي الأسهم وسندات دين الشركات، علماً أنّ التنافسية في التمويل هي السبيل الأمل والأبجح ليكون النمو عملية مستدامة تؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي.

19 | 06

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ٢٤,٧٪

في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٢٨,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٩ و٣٣,٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٨، فيما ارتفعت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ٤٨,٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ من حوالي ٤٠,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٣٥,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨. وتأثرت هذه النتائج بعوامل عدّة، منها تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية والتي باتت شبه مجمدة في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩ بعد انتفاضة ١٧ تشرين وسياسة التشدد المتّبعة من قبل المصارف وفقدان العملة الصعبة تقريباً من المصارف واللجوء إلى سوق الصرافين وتراجع الطلب على الإقتراض وتدني الفرص أو حتّى تسديد بعض هذه التسليفات من الحسابات الدائنة كما ذكرنا سابقاً. ندّكر بأنّه صدر عن مصرف لبنان تعميم رقم ٥٠٣ في آب ٢٠١٨، وقد طلب فيه ألاّ يزيد صافي التسليفات الممنوحة من المصرف للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع ودائع الزبائن لديه بالليرة اللبنانية. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم اللّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتماذي في ميزان المدفوعات الجارية.

20 | 06

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ٢,٨٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (١٤,٨٪ في العام ٢٠١٩)، وتراجع التسليفات بالعملة الأجنبية بنسبة ١٥,٩٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢٠ (١٦,٨٪ في العام ٢٠١٩)، تراجع معدّل دورة التسليفات ليصل إلى ٦٥,٥٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠ (وهي أدنى نسبة على الإطلاق) مقابل ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٩ و٦٩,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ حيث شهد هذا المعدّل ارتفاعاً للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٩.

21 | 06

في موازاة ارتفاع المعدلات الدائنة، عرفت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة منحى تصاعدياً في العام ٢٠١٩ كما في العام الذي سبق قبل أن تعود إلى الانخفاض في بداية العام ٢٠٢٠. فقد ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار من ٨,٥٧٪ في كانون الأول ٢٠١٨ إلى ١٠,٨٤٪ في كانون الأول ٢٠١٩ لينخفض إلى ٧,٧٩٪ في نيسان ٢٠٢٠. وفي ما يتعلّق بمتوسط الفائدة المدينة على الليرة، فقد بلغ ٩,٩٧٪ و ٩,٠٩٪ و ٩,٢٩٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

22 | 06

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي ٤٣٣٤١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ٥٠٦٥١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨، مسجّلة بذلك تراجعاً بنسبة ١٤,٦٪، بعد تراجع بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٨. وبلغت هذه التسليفات ٣٧٣٦٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٩٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي بتراجع قدره ١٢٦١٨ مليار ليرة ونسبته ٢٥,٢٪.

23 | 06

وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٢٢٠٧١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ٢١٠٧١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وعلى العموم، جاءت الاكتتابات الجديدة بالسندات بالليرة خلال الفترة المذكورة دون الإستحقاقات.

وفي ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت من ١٦٠٣٩ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ إلى ١٣٨١٦ مليون دولار

في نهاية العام ٢٠١٩ ثم إلى ١٠٦٢٦ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠. وقد نتج ذلك من استحقاق سندات في كلّ من نيسان (٥٠٠ مليون دولار) وأيار (٦٥٠ مليون دولار) وتشيرين الثاني (١,٥ مليار دولار) بالإضافة إلى فوائد القسائم، كان للمصارف حصة منها فتّم سدادها، بالإضافة إلى بيع المصارف جزءاً من السندات كان قريب الاستحقاق.

24 | 06

نتيجةً لذلك، انخفضت حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة من ٥٢,٣٪ من إجمالي تسليفاتها لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٥١,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٩، ثم ارتفعت إلى ٥٧,١٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠. في المقابل، ارتفعت حصة التسليفات بالعملات الأجنبية من ٤٧,٧٪ إلى ٤٨,٢٪ وانخفضت إلى ٤٢,٩٪ في نهاية التواريخ على التوالي.

الموجودات الخارجية

25 | 06

بلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة ٦,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٩ مقابل ١٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، لتكون بذلك قد تراجعت بنسبة ملحوظة بلغت ٤٣,٦٪ في العام ٢٠١٩ بعد ارتفاعها بنسبة ٦,١٪ في العام ٢٠١٨. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٠، تدنّت هذه الموجودات إلى ٤,٩ مليارات دولار مقابل ١٠,٣ مليارات في نهاية نيسان ٢٠١٩، أي بقيمة ٥,٤ مليارات دولار وبنسبة ٥٢,١٪.

26 | 06

وبلغت حصتها ٢,٤٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٣,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩. وتراجعت نسبة هذه الودائع إلى ٤,٢٪ من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف مقابل ٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٩. وتجدر الملاحظة أن ودائع المصارف التجارية لدى

المصارف المراسلة قد انخفضت وباتت قيمتها، صافيةً من اللتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، ٢,١- مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٩ و-٣,١ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠، مقابل ٢,٧+ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨.

الودائع لدى مصرف لبنان

27 | 06

في نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ١٧٥٩٠٨ مليارات ليرة مقابل ١٧٧٤٦٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٩,٩٪، وبلغت حصتها من إجمالي التوظيفات المصرفية ٥٦,٧٪ و ٥٤,٣٪ في التاريخين على التوالي. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف والودائع الحرة بالليرة والدولار، بالإضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة ٤٥٢٥١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠ مقابل ٤٨٠٤٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ فيما بلغت الشهادات بالدولار ٢٢,٥ مليار دولار و ٢٢,٧ ملياراً على التوالي.